❖ثورة ١٩٢٥ في سوريا:

احتلت القوات الفرنسية دمشق بعد معركة ميسلون في تموز ١٩٢٠م وشرعت تحتل المدن الاخرى واحدة تلو الاخرى حتى تم لها احتلال سوريا بأجمعها، فانصرفت الإدارة الفرنسية الى تنظيم شؤون الحكم في ظل الاحتلال على أسس استعمارية خالصة.

وبعد احتلال دمشق زار الجنرال **(غورو)** قائد القوات الفرنسية ضريح صلاح الدين الايوبي وقال **((ها قد عدنا يا صلاح الدين))** معيدا الى الاذهان الحملات العدوانية الأوربية على أرضنا العربية في العصور الوسطى.

كان أول ما فعله المحتلون عند دخولهم دمشق أرسالهم مذكرة الى الحكومة السورية التي أقاموها برئاسة علاء الدين الدروبي تنطوي على المطالب التالية:

١ -دفع غرامة حربية قدرها عشرة ملايين فرنك ((نصف مليون ليرة ذهبية)).

٢ -نزع سلاح الجيش السوري وتحويله الى قوة شرطة وتسليم اسلحته ومعداته ومدافعه الى الجيش الفرنسي كغنائم حربية.

٣ -تقديم المسؤولين عن المقاومة للمحاكم الفرنسية التي ستنشأ دمشق.

٤ -إنهاء حكم الملك فيصل.

٥ -نزع سلاح الأهالي وذلك بتقديم عشرة آلاف بندقية للجيش الفرنسي.

نفذت حكومة الدروبي هذه المطالب، فجاء رد الفعل الجماهيري سريعا باغتيال الدروبي وبعض رجال حكومته بعد أن أرتف الشرار القطار الذي كان ينقله وأنزلوه ونفذوا به حكم الشعب، كما قتلوا معه عدة جنود فرنسيين كانوا يحمونه.

رد المحتلون على ذلك بإعدام ثلاثة شبان بحجة اشتراكهم بعملية الاغتيال، وأغارت طائراتهم على المنطقة التي تمت فيها عملية القطار فأحرقت بيادرهم ونهبت منازلهم، وأحل الفرنسيون حقي العظم في رئاسة الحكومة، وكان هذا يفوق سلفه في الاستسلام للمحتلين ومخططاتهم. فرد أبناء الشعب السوري على ذلك بمحاولة اغتيال كل من غورو وحقي العظم الا أنهما أصيبا بجراح فقط. وذلك يوم ٢٣ حزيران ١٩٢١م قرب القنيطرة. ورد المحتلون على ذلك باتباع شتى أساليب التفنن بالتعذيب وقتل الكثيرون على الشبهة.

ظلت رياح الثورة والتصدي للمحتلين حتى تأججت بشكلها الواسع النطاق في تموز ١٩٢٥م وسميت بالثورة السورية الكبرى أثناء حكم المفوض السامي الفرنسي الجنرال سراي.

لقد نجحت أسباب عدم الرضا بسبب تعسف الجنرال سراي واستبداد سلطاته خاصة في منطقة جبل العرب وكبنه للحركة الوطنية واستعماله للقوة العسكرية بعنف وحدة ورغبته في تمزيق الوحدة السورية ووحدة المن الوطني، واساءته معاملة شيوخ الجبل، ورفضه نغير الضباط الفرنسيين الذين يسيئون معاملة الأهالي بكل قسوة.

ومن بين اسباب الثورة تشجيع الفرنسيين للروح الاقليمية الانعزالية والطائفية لتمزيق وحدة الصف العربي واضعافها. ولذا تجمعت عوامل محلية وقومية فكانت الثورة السورية الكبرى.

بدأت الثورة في جبل العرب بزعامة سلطان الأطرش حين هاجم الثوار الحامية الفرنسية في قرية الكفر يوم ٢٣ تموز ١٩٢٥م. وسرعان ما انتشرت رياح الثورة في دمشق والقلمون وحماه وحمص ومدن سورية اخرى. وأرسل الجنرال سراي أحد قادته على رأس قوة عسكرية كبيرة لإنقاذ الحامية الفرنسية المحاصرة في قلعة السويداء، ولكن الثوار اشتبكوا مع هذه القوة في ماقع متعددة واجبروها على الهزيمة في **(معركة المزرعة)** في أول آب ١٩٢٥م، وحاول الفرنسيون التفاهم بقصد اجهاض الثورة، مع قادة الثورة، إلا أن هؤلاء ابوا إلا مواصلة قتال المحتلين، فقام الفرنسيون بعمليات مطاردة وتنكيل واسعة ضد الوطنيين وممتلكاتهم.

سرعان ما الحق الثوار هزيمة مرة بالفرنسيين في معركة **(المسيفرة)** في ١٧ تشرين الأول ١٩٢٥م وكادوا يفتكون بهم لولا وصول الطائرات الفرنسية لإنقاذهم. وفي ١٨ تشرين الأول دخل الثوار دمشق وسيطروا على احيائها وكانوا يريدون القبض على الجنرال راي الذي وصل دمشق في اليوم نفسه قادما من بيروت. ولكن سراي تمكن من الهرب الى بيروت وأمر المدنية والطائرات بتمن دمشق لأربع وعشرين ساعة (١٩/٢٠) تشرين الأول ١٩٢٥م انتقاماً فتهدمت مبان عديدة واصيبت احياء سكنية كثيرة بإضرار جسيمة واستشهد

كثير من أبناء الشعب السوري، ولم يقف إطلاق المدافع إلا عند موافقة المدينة على دفع تعويض مقداره مائة الف من الجنيهات الذهبية وتسليم الفرنسيين ثلاثة آلاف بندقية.

وعلى الرغم مما تقدمه الحوار من عظيم التضحية وما تحملته البلاد من شديد الآلام نان حدة هذه الثورة لم تخف إلا بعد سنتين من انطلاقتها، بعد أن حشدت فرنسا ضدها قوات كبيرة وضيقت الخناق على منافذ المدن، وتآمرت مع البريطانيين في ذلك ليتولوا غلق الحدود مع الاردن والعراق وفلسطين بوجه الثوار ومنع تموينهم تسليحهم ودعمهم، وبعد أن أعلن المفوض السامي الفرنسي الجديد **(جوفنيل)** بعد استدعاء سراي. وهو أول مفوض مدني في سوريا عن استعداد فرنسا للنظر في المطالب الوطنية ووقف الحركات الثورية.

وقد ابدى **جوفنيل** بقصد امتصاص السخط الجماهيري استعداده للتفاوض مع الثوار واخذ مطالبهم بنظر الاعتبار، وقد وصلت الى دمشق وفود من المدن السورية تحمل مطالب الثورة، وتلخصت هذه المطالب في وجرب استبدال الانتداب بعاهدة ترمي العلاقات بين فرنسا وسوريا على أساس انشاء حكومة وطنية ذات استقلال كامل على أن ينعقد مجلس تأسيسي منتخب انتخابا حرا لبضع دستوراً للبلاد، وأعاده الوحدة السورية بحدودها الطبيعية فيما عدا جبل لبنان.

وفي ٢٦ نيسان ١٩٢٦م عين جوفنيل رئيسا لدولة سوريا، وفي ٢٦ مارس ١٩٢٦م أعلن الدستور اللبناني الذي تمس فيه على جمهورية لبنان ووحدة أراضيه بما فيها الاقضية الاربعة التي طالب الثوار بإعادتها الى سوريا وهي البقاع وبعلبك، وحاصبيا وراشيا، فاستفز الإعلان الثوار تشار في البدان، وهو أكبر أحياء دمشق وهاجم القوات الفرنسية، نبدأ الفرنسيون عملياتهم العسكرية الانتقامية في الحي وأهله، وهبت رياح الثورة من جديد الامر الذي اضطر جوفنيل الى جلب قوات فرنسية أخرى الى سوريا لقمع الثورة.

وسرعان ما وضع الوطنيون السوريون في ١٧ حزيران ١٩٢٦م الميثاق الوطني لكي يكون دستوراً للحركة الوطنية السورية، وتضمن هذا الميثاق مطالب البلاد التي تتلخص في:

١ -**اعتراف الحكومة الفرنسية باستقلال سوريا التام.**

٢ -**حقها في التمثيل الخارجي.**

٣ -إنشاء الحكومة وطنية المستندة الى دستور تضعه جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً مباشراً بالاقتراع العام.

٤ -تحقيق الوحدة السورية.

٥ -إدخال الاصلاحات اللازمة في القضاء ونظام النقد.

٦ -إعلان المقر العام عن الإجرام السياسية.

٧ -إلغاء الغرامات الحربية.

٨ -تحويل الانتداب الى معاهدة بين فرنسا وسوريا لمدة خمسة عشر عاماً.

١٠-إدخال سوريا في عملية الامم.

وبسبب عمق الشعور المعادي لفرنسا وعنفه اضهرت فرنسا مكرهة لبنا ورغبة في التفاوض فأبدلت جوفنبل بـ **(هنري بونسو)** مفرصاً سامياً في ١٤ أب ١٩٢٦م فوصل هذا بيروت في ١١ تشرين الأول ثم اتجه الى دمشق، ولكن بونسو عمد الى سياسة التسويف والمماطلة بدعوى بحث مطالب الحركة الوطنية ودراستها بتأن.

وسمح بونسو بإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية فجرت تعلاً في ٣٣ نيسان ١٩٢٨م، فتمخضت عن ظهور ما عرف بالكتلة الوطنية برئاسة **(إبراهيم هنانو)** ومنها ظهرت جماعة أخرى أطلقت على نفسها أسم **(الاستقلاليين)**، لأنها كانت تدعو الى استقلال سوريا التام وكان يرأسه **(شكري القوتلي)** وسيطر رجال الكتلة الوطنية على الجمعية التأسيسية.

وعندما أعدت الجمعية دستوراً لسوريا في سنة ١٩٢٨م تضمن وحدة سوريا ولم يشر الى الانتداب لا من قريب ولا من بعيد، اعتبرته السلطات الفرنسية المحتلة غير مقبول لأنه يفتقدها السلطة، وفوجئ الناس يوم ٢٢ مايس ١٩٣٠م بإعلان دستور جديد لسوريا غير الدستور الذي أعدته الجمعية المنتخبة أعلنه بونسو بعد أن عطل أعمال الجمعية اعتباراً من ١١ آب ١٩٢٨م.

اضاف بونسو الى الدستور المعد المؤلف من (١١٥) مادة، مادة أخرى فصار (١١٦) والمادة الاخيرة نصت على أن لا تتعارض مواد الدستور مع ما قطعته فرنسا على

نفَسها أمام عصبة الامم بشأن سوريا ونظام الانتداب. وفُرض الدستور على الشعب السوري فرضاً. أجريت الانتخابات في نيسان ١٩٣٢م ففاز بها بفعل التزوير الموالون لفرنسا، إلا أن مرشحي الفرنسيين صبحي بركات وحقي العظم لم يفوزا في انتخابات الرئاسة، وكذلك لم يفز مرشح الوطنيين هاشم الاتاسي قرقع الاختبار على محمد علي العابد بموافقة الوطنيين حتى لا يتولاها صبحي بركات كما وافقوا على أن يؤلف حتى العظم الوزارة واشترك نبها اثنان من الوطنيين هما جميل مردم ومظهر أرسلان. ولكن الوزيرين الوطنيين لم يمكثا طويلاً في الحكم بعد أن تبين لها أن المعاهدة التي تبغي فرنسا عقدها مع سوريا لا تحقق مطالب البلاد وامانيه القومية فاستقال الوزيران في ١٨ نيسان ١٩٣م.

وبسبب مسودة المعاهدة التي وضعتها فرنسا لتكبيل سوريا في ١٩٣٣م، خاصة وأن فرنسا قررت أن تدبر السياسة الخارجية لسوريا فضلاً عن شروط تعجيزية أخرى فرفض ذلك الشعب السوري ، وها رجال الحركة الوطنية مستنكرين ومحتجين فلم يسع المجلس النيابي إلا رفضها خشبة انتقام الجماهير رغم أن معظمهم من مرشحي سلطات الانتداب، فقام المفوض السامي بإلغاء المجلس النيابي ومارس اساليب القمع والاعتقال ضد الحركة الوطنية فأضربت دمشق شهرين كاملين سنة ١٩٣٥ وتجاوبت معها المدن السورية الاخرى وعمت المظاهرات والاشتباكات الدموية وبدات الأمور تتحول الى ثورة لاهبة مما اضطر الحكومة المنتدبة الى التفاوض مع زعماء الحركة الوطنية التي كانت تمثلها الكتلة الوطنية والاستقلاليون ومنهم هاشم الاتاسي وشكري القوتلي وجميل مردم وسعد الله الجابري وغيرهم.

كان لاندلاع الاضراب العام في سوريا وخاصة مدنها الرئيسة في ١٩٣٦م احتجاجا على اعتقال بعض قادة الحركة الوطنية بعد مفاوضات فاشلة مهم بحجة عملهم من اجل وحدة البلدين السوري واللبناني، أثر كبير في دفع الفرنسيين الى التفاوض ثانية من اجل عقد المعاهدة التي تحل محل الانتداب وكان الموقف في المشرق العربي والموقف الدولي يدفع فرنسا الى ذلك، خاصة بعد عقد معاهدة ١٩٣٠م بين العراق وبريطانيا التي هيأت العراق للدخول في عصبة الأمم مع استقلال صوري.

وهكذا بدأت المفاوضات بين فرنسا وسوريا وتم التوصل الى عقد المعاهدة في ٩ أيلول ١٩٣٦م في وزارة الخارجية بباريس، وقد نصت على تثبيت سوريا دولة مستقلة وتهيئة جميع الشروط لقبول سوريا في عصبة الامم خلال ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ آيار المعاهدة وان يقوم تحالف بين فرنسا وسوريا توثيقاً لمصداقتهما، ونصت الاتفاقية العسكرية على منح فرنسا حق الابقاء على قاعدتين جويتين وأن تضع فرنسا تحت تصرف سوريا بعثة عسكرية لجيشها وتركها بحرتها وطيرانها العسكري. وأن يقوم بتدريب الجيش السوري معلمون واختصاصيون فرنسيون ويتم تسليح الجيش السوري من فرنسا، ومنح السفير الفرنسي حق الاندية على سائر الممثلين الدبلوماسيين، وهنا يلاحظ التشابه الكبير بين مواد المعاودة الفرنسية–السورية ومعاهدة ١٩٣٠م بين بريطانيا والعراق اذ رغم بعض الاختلافات في التفاصيل فان الخطوط العامة واحدة.

ووقعت فرنسا معاهدة مماثلة مع لبنان في ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦م بعد مفاوضات جرت في بيروت بين الطرفين. وكانت مشابهة لمواد المعاهدة السورية الفرنسية باستثناء بعض المواد التي تشير الى الاقليات والمشاكل الاقليمية الخاصة بلبنان.

ورغم ما في المعاهدة السورية –الفرنسية من إجحاف فقد لقيت ترحيباً من الدوائر الشعبية لكونها خطرة في طريق الاستقلال حتى أن هاشم الاتاسي رئيس الوفد السوري المفاوض انتخب رئيساً للجمهورية بعد اجراء الانتخابات العامة التي عبرت الشعب بالوطنيين وفي كانون الثاني ١٩٣٧م أعيد العمل بدستور ١٩٢٨م لكن تفاؤل السوريين واللبنانيين سرعان ما تبدد نقد أخرت فرنسا تصديق المعاهدة ثم أعلنت رفضها لها بعد ذلك والأسباب هي:

١ –**تغير الموقف السياسي في فرنسا، فقد وقعت المعاهدة حين كانت الجبهة الشعبية وهي جبهة تضم بعض العناصر السارية في السلطة ولكن هذه الجبهة سقطت وتشكل ائتلاف من احزاب اليمين رفض تصديق المعاهدة.**

٢ –**احتمال العثور على النفط في منطقة الجزيرة بسوريا وحرمان الفرنسيين حال خروجهم من البلاد من فرصة استثمار تلك الثروة.**

٣ -الرغبة في تسهيل تدفق رؤوس الاموال الفرنسية الى سوريا ولبنان بتشديد قبضة الاحتلال على البلدين.

٤ -الأهمية السوقية (الاستراتيجية) للمنطقة وما قد تؤثره على مصالح فرنسا في الشرق الأقصى باعتبارها على طريق المواصلات.

٥ -الخشية من تفسخ الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية، خاصة وان ألمانيا أخذت تزيد من تهديداتها الحربية عامي ١٩٣٧م و١٩٣٨م فأرادت فرنسا إبقاء سوريا ولبنان كجزء مكمل للشمال الافريقي المحتل معظمه من قبلها.

٦ -تجدد الاضطرابات السياسية في سوريا على أثر إبرام المعاهدة في مجلس النواب السوري لتركيز الحديث حول موضوع المعاهدة السورية . الفرنسية باستثناء بعض المواد التي تشير الى الاقليات والمشاكل المترتبة عن اقتطاع لواء الاسكندرونة الذي تصرفت به فرنسا، فتنازلت عنه لتركيا في ٢٣ حزيران ١٩٣٩م لضمان حيادها في الحرب العالمية الثانية التي كانت رياحها على الابواب، بعد أن كانت الفرات التركية قد احتلته بموافقة فرنسا في ٥ تموز ١٩٣٨م.

وقد أدى اقتطاع اللواء من الوطن الام الى قيام المظاهرات العنيفة ضد هذا العدوان فعمدت فرنسا الى تعطيل الدستور وحل مجلس النواب في ١٠ تموز ١٩٣٩م. وبدأت ثانية بتجزئة سوريا الى اقاليم وادارات منملة وبهذا تكون فرنسا قد أعادت قبيل الحرب العالمية الثانية حكمها المباشر في سوريا ونعلت ذلك في لبنان ايضا بعد وقت قصير من قيام هذه الحرب في ١ ايلول ١٩٣٩م.